

«البنك الدولي»: بفضل برنامج الإصلاح الشامل المطبق خلال العام الماضي بما يتماشى مع رؤية صاحب السمو «كويت جديدة 2035»

# الكويت ضمن أكثر 10 دول تحسناً بسهولة ممارسة الأعمال

- الروضان: التصنيف يعكس الرؤية الحكيمة للقيادة السياسية.. وخطوة مهمة لتنويع الاقتصاد الوطني
- تحسين تصنيف الكويت في المؤشرات الخاصة بوزارة التجارة 7 نقاط ليقتفز رصيدها إلى 88.4 نقطة
- جار العمل على تعديل قانون التوثيق ليصبح بعد إقراره إلكترونياً عن طريق التوقيع الإلكتروني
- مسيرة الإصلاح والتحديث والتطوير في وزارة التجارة مستمرة وتسير ضمن خطة واضحة المعالم

تحسين البيئة، فقد انتهت الى ان دراسة المخطط المعماري سيكون إلكترونياً دون الحاجة الى التدخل البشري إضافة الى تخصيص الأراضي إلكترونياً دون الحاجة الى مهندس يديق على المعاملات.

وعلاوة على ذلك، فإن العمل في البلدية استمر لمدة 3 سنوات للوصول الى الجوانب التي ساهمت بتحسين بيئة الأعمال، خاصة أنها قاربت بجائزة الانجاز الخاص في تنظيم المعلومات الجغرافية لدورها في تحسين بيئة الأعمال، إضافة الى إشراكها القطاع الخاص لإصدار التراخيص في جميع مراحل البناء الى إصدار تراخيص اتصال التيار الكهربائي بمشاركة المكاتب الهندسية والدور الاستشارية.

## تحسين مناخ الأعمال

وبالعودة الى بيان البنك الدولي، قال الممثل المقيم لمكتب البنك الدولي في الكويت غسان خوجة: «مع تسارع قوي في جهود الكويت في تحسين مناخ الأعمال العام».

وأعرب خوجة عن تطلعه الى استمرار الكويت في بذل المزيد من الجهود على مدار الأعوام المقبلة نحو تحقيق رؤية صاحب السمو الأمير في أن تصبح الكويت مركزاً مالياً تجارياً في المنطقة.

وأوضح انه خلال الفترة من 2018-2019 نفذت الكويت 7 إصلاحات لتحسين الإطار التنظيمي للأعمال وهو رقم قياسي منذ بداية مشروع مفاصلة أنشطة الأعمال في البلاد، مبيّناً ان تقرير (ممارسة أنشطة الأعمال) وجد ان الكويت نفذت تحسينات جوهرية في الإطار التنظيمي المحلي في العديد من المجالات، وأضاف ان الكويت يسر عملية البدء بالنشاط التجاري من خلال دمج الإجراءات للحصول على الترخيص للشركات عبر الإنترنت، كما يسر الحصول على تصاريح البناء من خلال تبسيط الإجراءات ودمج المزيد من الجهات في منصفها الإلكترونية وتعزيز الاتصالات بينها وتقليص الوقت اللازم للحصول عليها.

وأشار خوجة الى ان عملية إصدار تصاريح البناء في الكويت قلصت الى 103 أيام بدلاً من 194 يوماً أي بنحو 50 يوماً أقل من متوسط الاقتصاديات الكبرى في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وبين ان الكويت تسيرت أيضاً عملية الحصول على الكهرباء من خلال رقمنة التقديم على الخدمة وتبسيط أعمال توصيل التيار وتركيب المعدات واستخدام نظام معلومات جغرافي لمراجعة طلبات التوصيل. وأضاف ان التحسينات في عملية توصيل التيار أدت الى تقليص وقت انتظار الشركة للحصول على

الكهرباء من 65 يوماً إلى 49 يوماً. وأشار الى ان الكويت سهلت عملية تسجيل الأملاك العقارية من خلال تبسيط إجراءات الفحص وتسجيل الملكية الى جانب تحسين جودة نظام إدارة شؤون الأراضي من خلال نشر المعايير الرسمية لخدمة نقل الأملاك العقارية ان تم تقليص الوقت المستغرق لإكمال جميع الإجراءات إلى النصف من 35 يوماً إلى 17. وأوضح ان الكويت حسنت أيضاً الوصول الى المعلومات الائتمانية من خلال ضمان الحقوق القانونية للمقرضين في فحص بياناتهم الائتمانية وتوفير نقاط ائتمانية كخدمة ذات قيمة مضافة للبنوك والمؤسسات المالية.

وذكر ان الكويت عززت حماية أقلية المستثمرين من خلال تقديم إشعار مدته 21 يوماً لاجتماعات الجمعية العمومية، كما سهلت التجارة عبر الحدود من خلال تحسين نظام إدارة المخاطر الجمركية وتطبيق نظام إلكتروني جديد للتخليص الجمركي.



م. أحمد المنفوشي خلال استعراض تطوير الخدمات التي تقدمها البلدية



خالد الروضان

- تنفيذ 4 إصلاحات بمؤشر بدء النشاط التجاري.. تمثلت في تقديم الخدمات إلكترونياً دون الحاجة لمراجعة العميل
- «البلدية» تقود التحسن.. أعلى جهة حكومية ارتفاعاً بمؤشر سهولة الأعمال لتساهم بارتفاع مؤشري الكهرباء والعدل

المزيد وتبوء المكانة التي تليق بوطننا بين بلدان العالم».

وأكد الروضان ان هذا الإنجاز هو خطوة إضافية في طريق الإصلاح التشريعي وتنويع الاقتصاد الوطني.

من جانب آخر، فقد شهدت البلدية قفزة نوعية بعد تسجيلها أعلى مؤشر حكومي في مجال تحسين بيئة الأعمال، والذي انعكس إيجابياً على مؤشرات العدل في إصدار الوثائق والكهرباء في إيصال التيار، خاصة أن البنك الدولي أشار بالجهود المبذولة من قبل البلدية وان تصنيف الكويت الدولي سيكون مرجعاً لاي مستثمر اجنبي.

كما ان البلدية وضمن اعمال التجارية وتبسيط تسجيل الشركات عبر الإنترنت، كما يسر الحصول على تصاريح البناء من خلال تبسيط الإجراءات ودمج المزيد من الجهات في منصفها الإلكترونية وتعزيز الاتصالات بينها وتقليص الوقت اللازم للحصول عليها.

وأشار خوجة الى ان عملية إصدار تصاريح البناء في الكويت قلصت الى 103 أيام بدلاً من 194 يوماً أي بنحو 50 يوماً أقل من متوسط الاقتصاديات الكبرى في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وبين ان الكويت تسيرت أيضاً عملية الحصول على الكهرباء من خلال رقمنة التقديم على الخدمة وتبسيط أعمال توصيل التيار وتركيب المعدات واستخدام نظام معلومات جغرافي لمراجعة طلبات التوصيل. وأضاف ان التحسينات في عملية توصيل التيار أدت الى تقليص وقت انتظار الشركة للحصول على

الكهرباء من 65 يوماً إلى 49 يوماً. وأشار الى ان الكويت سهلت عملية تسجيل الأملاك العقارية من خلال تبسيط إجراءات الفحص وتسجيل الملكية الى جانب تحسين جودة نظام إدارة شؤون الأراضي من خلال نشر المعايير الرسمية لخدمة نقل الأملاك العقارية ان تم تقليص الوقت المستغرق لإكمال جميع الإجراءات إلى النصف من 35 يوماً إلى 17. وأوضح ان الكويت حسنت أيضاً الوصول الى المعلومات الائتمانية من خلال ضمان الحقوق القانونية للمقرضين في فحص بياناتهم الائتمانية وتوفير نقاط ائتمانية كخدمة ذات قيمة مضافة للبنوك والمؤسسات المالية.

الجابر وأعضاء لجنة تحسين بيئة الأعمال وفرق العمل. وأضاف: «التقدم المحقق يشعرون بقيمة ما أنجزناه ويشكل دافعا لنا لتحقيق

الاقتصادية صلاح خورشيد، والمكتب الفني باللجنة المالية وأعضاء اللجنة وفرق العمل. وأضاف: «التقدم المحقق يشعرون بقيمة ما أنجزناه ويشكل دافعا لنا لتحقيق

الاقتصادية صلاح خورشيد، والمكتب الفني باللجنة المالية وأعضاء اللجنة وفرق العمل. وأضاف: «التقدم المحقق يشعرون بقيمة ما أنجزناه ويشكل دافعا لنا لتحقيق

الاقتصادية صلاح خورشيد، والمكتب الفني باللجنة المالية وأعضاء اللجنة وفرق العمل. وأضاف: «التقدم المحقق يشعرون بقيمة ما أنجزناه ويشكل دافعا لنا لتحقيق

الاقتصادية صلاح خورشيد، والمكتب الفني باللجنة المالية وأعضاء اللجنة وفرق العمل. وأضاف: «التقدم المحقق يشعرون بقيمة ما أنجزناه ويشكل دافعا لنا لتحقيق

الاقتصادية صلاح خورشيد، والمكتب الفني باللجنة المالية وأعضاء اللجنة وفرق العمل. وأضاف: «التقدم المحقق يشعرون بقيمة ما أنجزناه ويشكل دافعا لنا لتحقيق

الاقتصادية صلاح خورشيد، والمكتب الفني باللجنة المالية وأعضاء اللجنة وفرق العمل. وأضاف: «التقدم المحقق يشعرون بقيمة ما أنجزناه ويشكل دافعا لنا لتحقيق

الاقتصادية صلاح خورشيد، والمكتب الفني باللجنة المالية وأعضاء اللجنة وفرق العمل. وأضاف: «التقدم المحقق يشعرون بقيمة ما أنجزناه ويشكل دافعا لنا لتحقيق

الاقتصادية صلاح خورشيد، والمكتب الفني باللجنة المالية وأعضاء اللجنة وفرق العمل. وأضاف: «التقدم المحقق يشعرون بقيمة ما أنجزناه ويشكل دافعا لنا لتحقيق

الاقتصادية صلاح خورشيد، والمكتب الفني باللجنة المالية وأعضاء اللجنة وفرق العمل. وأضاف: «التقدم المحقق يشعرون بقيمة ما أنجزناه ويشكل دافعا لنا لتحقيق

الاقتصادية صلاح خورشيد، والمكتب الفني باللجنة المالية وأعضاء اللجنة وفرق العمل. وأضاف: «التقدم المحقق يشعرون بقيمة ما أنجزناه ويشكل دافعا لنا لتحقيق

الاقتصادية صلاح خورشيد، والمكتب الفني باللجنة المالية وأعضاء اللجنة وفرق العمل. وأضاف: «التقدم المحقق يشعرون بقيمة ما أنجزناه ويشكل دافعا لنا لتحقيق

الاقتصادية صلاح خورشيد، والمكتب الفني باللجنة المالية وأعضاء اللجنة وفرق العمل. وأضاف: «التقدم المحقق يشعرون بقيمة ما أنجزناه ويشكل دافعا لنا لتحقيق

الاقتصادية صلاح خورشيد، والمكتب الفني باللجنة المالية وأعضاء اللجنة وفرق العمل. وأضاف: «التقدم المحقق يشعرون بقيمة ما أنجزناه ويشكل دافعا لنا لتحقيق

الاقتصادية صلاح خورشيد، والمكتب الفني باللجنة المالية وأعضاء اللجنة وفرق العمل. وأضاف: «التقدم المحقق يشعرون بقيمة ما أنجزناه ويشكل دافعا لنا لتحقيق

الاقتصادية صلاح خورشيد، والمكتب الفني باللجنة المالية وأعضاء اللجنة وفرق العمل. وأضاف: «التقدم المحقق يشعرون بقيمة ما أنجزناه ويشكل دافعا لنا لتحقيق

الاقتصادية صلاح خورشيد، والمكتب الفني باللجنة المالية وأعضاء اللجنة وفرق العمل. وأضاف: «التقدم المحقق يشعرون بقيمة ما أنجزناه ويشكل دافعا لنا لتحقيق

الاقتصادية صلاح خورشيد، والمكتب الفني باللجنة المالية وأعضاء اللجنة وفرق العمل. وأضاف: «التقدم المحقق يشعرون بقيمة ما أنجزناه ويشكل دافعا لنا لتحقيق

الاقتصادية صلاح خورشيد، والمكتب الفني باللجنة المالية وأعضاء اللجنة وفرق العمل. وأضاف: «التقدم المحقق يشعرون بقيمة ما أنجزناه ويشكل دافعا لنا لتحقيق

الاقتصادية صلاح خورشيد، والمكتب الفني باللجنة المالية وأعضاء اللجنة وفرق العمل. وأضاف: «التقدم المحقق يشعرون بقيمة ما أنجزناه ويشكل دافعا لنا لتحقيق

الاقتصادية صلاح خورشيد، والمكتب الفني باللجنة المالية وأعضاء اللجنة وفرق العمل. وأضاف: «التقدم المحقق يشعرون بقيمة ما أنجزناه ويشكل دافعا لنا لتحقيق

الاقتصادية صلاح خورشيد، والمكتب الفني باللجنة المالية وأعضاء اللجنة وفرق العمل. وأضاف: «التقدم المحقق يشعرون بقيمة ما أنجزناه ويشكل دافعا لنا لتحقيق

الاقتصادية صلاح خورشيد، والمكتب الفني باللجنة المالية وأعضاء اللجنة وفرق العمل. وأضاف: «التقدم المحقق يشعرون بقيمة ما أنجزناه ويشكل دافعا لنا لتحقيق

الاقتصادية صلاح خورشيد، والمكتب الفني باللجنة المالية وأعضاء اللجنة وفرق العمل. وأضاف: «التقدم المحقق يشعرون بقيمة ما أنجزناه ويشكل دافعا لنا لتحقيق

الاقتصادية صلاح خورشيد، والمكتب الفني باللجنة المالية وأعضاء اللجنة وفرق العمل. وأضاف: «التقدم المحقق يشعرون بقيمة ما أنجزناه ويشكل دافعا لنا لتحقيق

بداح العززي - مصطفى صالح وكونا

أعلنت مجموعة البنك الدولي أن الكويت جاءت ضمن قائمة الـ 10 دول الأكثر تحسناً في مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال في العالم من بين 190 اقتصاداً، وذلك وفق دراسة ممارسة أنشطة الأعمال 2020، التي أعدتها المجموعة. وقالت المجموعة في بيان صحفي أمس، ان تقدم الكويت في هذا المؤشر جاء بفضل برنامج إصلاح شامل خلال العام الماضي، يتماشى مع رؤية صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد «كويت جديدة 2035»، موضحة ان تصنيف الكويت قفز في مجال سهولة ممارسة الأعمال من المركز 97 في 2019 إلى المركز 83 في 2020.

## إنجاز كبير

وتعقبها على هذا الإنجاز الكبير، قال وزير التجارة والصناعة وزير الدولة لشؤون الخدمات خالد الروضان، إن دخول الكويت في قائمة الدول العشر الأكثر تحسناً وحصولها على المركز الـ 83 في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال وفق تقرير البنك الدولي لمكون بدء الأعمال «النشاط التجاري» للعام 2020، يعكس الرؤية الحكيمة للقيادة السياسية بالكويت، وأضاف في بيان صحفي ان تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لعام 2020 الصادر عن مجموعة البنك الدولي، يشير إلى أن مجموع النقاط لسهولة ممارسة أنشطة الأعمال في الكويت تحسنت بشكل واضح خلال 2020 في مركز ممارسة بدء الأعمال النشاط التجاري، حيث حققت المركز 82 والخاص بوزارة التجارة والصناعة، فيما ارتفع رصيدها مكون النشاط ممارسة الأعمال من 81,4 في تقرير العام الماضي إلى 88,4 نقطة، إذ تحسنت الكويت في المؤشرات الخاصة بوزارة التجارة +7 نقاط.

وأوضح الروضان أن التقرير سجل 4 إصلاحات تتعلق بمؤشر بدء النشاط التجاري والخاص بوزارة التجارة، تمثلت في استخراج الترخيص ودفع الرسوم إلكترونياً دون الحاجة إلى زيارة إدارة النافذة الواحدة «مركز الكويت للأعمال» لتسلم الترخيص التجاري، وذلك من خلال الموقع الإلكتروني للمركز، لافتاً إلى أن العميل كان يضطر سابقاً للحضور شخصياً لمركز الكويت للأعمال لإصدار الترخيص.

وأضاف ان الإصلاح الثاني تمثل باستخراج رقم الجهة المدني للتسجيل إلكترونياً، دون الحاجة لزيارة العميل مقر الهيئة العامة للمعلومات المدنية، ومن دون أي رسوم، بعد أن كان هذا الإجراء قبل 2015 يستغرق من 1 إلى 15 يوماً. وذكر الروضان أن الإصلاح الثالث تمثل بالربط الإلكتروني مع غرفة التجارة والصناعة بنقل بيانات الشركات التي تم تأسيسها في مركز الكويت للأعمال، في حين كان العميل سابقاً مطالباً بإحضار جميع أوراق الشركة لغرفة التجارة والصناعة لفتح ملف لديهم الخاص بها، أما الإصلاح الرابع فتمثل في الربط مع الهيئة العامة للقوى العاملة، ونقل البيانات بين الجهتين.

وأعلن الروضان انه جار العمل على تعديل قانون التوثيق، ليصبح التوثيق، بعد إقرار القانون، إلكترونياً أيضاً عن طريق التوقيع الإلكتروني والذي ستم مناقشته كمشروع قانون في مجلس الأمة خلال الفترة المقبلة. وقال الروضان إن قوانين «المحاسبين» و«التأمين» و«السجل التجاري» و«قانون الائتمان» بالإضافة الى تعديل المادة 206 من قانون الشركات 2016/1، والتي عززت حماية

تعديلات القوانين

وأعلن الروضان انه جار العمل على تعديل قانون التوثيق، ليصبح التوثيق، بعد إقرار القانون، إلكترونياً أيضاً عن طريق التوقيع الإلكتروني والذي ستم مناقشته كمشروع قانون في مجلس الأمة خلال الفترة المقبلة. وقال الروضان إن قوانين «المحاسبين» و«التأمين» و«السجل التجاري» و«قانون الائتمان» بالإضافة الى تعديل المادة 206 من قانون الشركات 2016/1، والتي عززت حماية

